حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٣٧) ٢٠١٤/٠٤/٢٧ م

www.al-badeel.org

Issue (137) 27/04/2014

الاقتراع الرئاسي تصويت على قبول سورية بدولتين

حسام ميرو

أعلن رسمياً عن الانتخابات الرئاسية السورية، وفتح باب الترشح لها، وسيكون يوم 3 يونيو/ حزيران المقبل موعد الاقتراع على الأراضي السورية، وفي 28 مايو/ أيار المقبل موعد الاقتراع للسوريين المقيمين في الخارج، وبهذا فإن النظام السوري يعلن بشكل واضح أنه غير مكترث بأية عملية سياسية من أجل تأمين مخرج لعملية انتقالية للحكم في سورية، وهو أمر ليس جديداً، فقد كانت طريقة إدارة وفد الحكومة السورية لمجريات التفاوض في جنيف 2 أكبر دليل على أن النظام لم يصل بعد إلى قناعة بضرورة التفاوض مع المعارضة، وغير مقتنع أيضاً بأن المخرج هو عملية سياسية، أي أن التعويل ما زال جارياً من قبل الأسد ونظامه على العمليات العسكرية، وعلى فقدان المعارضة العسكرية للدعم الذي يمكنها من دفعه إلى التفاوض، خاصة أن فرضية دعم المعارضة العسكرية لإسقاط الأسد باتت خارج سياق التداول الدولي.

ويحاول الأسد والنظام الترويج من خلال إجراء الانتخابات في موعدها لقدرته على إحراز المزيد من الانتصارات على المعارضات المسلحة، خاصة بعد انتصاره الأخير في منطقة القلمون، ومعلولا، وحمص، وغيرها من المناطق التي تمكن النظام من استعادتها في الفترة الأخيرة، في الوقت الذي يبدو فيه أداء المعارضة السياسية أقل من كافٍ لإقناع الدول بضرورة تغيير موازين القوى، وهو ما سعت إليه المعارضة خلال العامين الأخيرين دون جدوى.

وفي السياق ذاته، يحاول الأسد الاستفادة من الصراع الإقليمي، وعطالة المجتمع الدولي، وتعظيم مكاسبه، خاصة أنه يراهن بشكل كبير على تحويل الصراع في سورية إلى صراع ضد الإرهاب، وهو ما دأب النظام عليه منذ بداية الأزمة وحتى اليوم، مروراً بالجولة الثانية لجنيف التي تمسك فيها وفد النظام بجعل بند الإرهاب على قائمة أولويات التفاوض.

لكن، ما بين ما يحاول النظام الترويج له والمغزى السياسي الأبعد للانتخابات ثمة قراءات مغايرة، فالنظام السوري اليوم لا يعتمد في حسمه العسكري على قواته النظامية بشكل رئيس، وإنما على قوات حزب الله والميليشيات اللبنانية الأخرى، وأشارت الكثير من التقارير خلال الأشهر الأخيرة إلى النسبة العالية للتهرب من خدمة العلم بين صفوف الشباب السوري، بالإضافة إلى ما أصاب الجيش النظامي نفسه من ترهل خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يجعل من مسألة الحسم العسكري مجرد وهمٍ لا أساس واقعياً له في الحسابات العسكرية.

إذاً، فإن الانتخابات هي جزء من المسار السياسي الذي تبناه النظام في تصوره للأزمة السورية وسيناريوهاتها المتعددة، واللجوء إلى الانتخابات، بعد رفض التفاوض، هو إقرار بأمر واقع سوري يدرك فيه الأسد أنه لم يعد قادراً على حكم سوريا بأكملها، وتالياً فهو يثبت من خلال الانتخابات هذا الإقرار، ويقبل بأن يكون رئيساً على جزء من سوريا، راسماً بذلك الحد الفاصل بين ما الجغرافيا التي يحكمها وبين المناطق التي خرجت من سيطرته، وما جرى ويجري من تركيز على العمليات العسكرية في حمص يصب في هذا الاتجاه من الناحية العملية.

في المقابل، فإن إقدام النظام على انتخابات رئاسية في ظل استعصاء الحلول العسكرية والسياسية يفتح شهية أطراف في المعارضة السورية على طرح إقامة دولة في شمال سورية، خاصة إذا ما ترسخت عند المعارضة القناعة التامة بأن إسقاط الأسد ليس ممكناً ولن يكون ممكناً، وربما تسهم أطراف إقليمية في إيجاد الروافع العملية لمثل هذه الفكرة، ما يعني تحويلها إلى أمر واقع، وتهيئة القوى العسكرية والسياسية المعارضة على بناء تفاهم فيما بينها على هذا التوجه.

بالطبع، إن إقامة دولة في شمال سورية ليس أمراً سهلاً، ودونه عقبات كثيرة، لكن الانتخابات المزمع عقدها من قبل نظام الأسد ستجعل فكرة الدولتين بحد ذاتها تلقى إقبالاً متزايداً من قبل الفئات الشعبية نفسها، أملاً منها بالخلاص من الوضع الكارثي الراهن على مختلف المستويات، والقبول بأن يكون ثمن وقف القتل والقتال هو تقسيم البلاد.

إذاً، نحن أمام انتخابات ليس التصويت فيها على انتخاب رئيس الجمهورية، وإنما على القبول بتقسيم سوريا إلى دولتين.

أرقام وحقائق مرعبة عن معاناة ملايين الأطفال السوريين

إعداد «البديل»:

تؤكد منظمة " اليونسيف"، وهي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، على أن مأساة الأطفال السوريين خلال مسار الأزمة السورية على الأقل هي من أسوأ أشكال المآسي التي تعرّض لها الأطفال مقارنة بنزاعات جرت في الماضي في غير بلد، وقالت المنظمة إن عدد الأطفال الذين تأثروا بالأزمة خلال العام الماضي زاد بشكل كبير، حيث يوج مئات الآلاف من الأطفال الصغار "تقطعت بهم السبل في المناطق المحاصرة داخل البلاد"، وذلك في ظروف الحصار والحرب التي تتعرض لها العديد من المدن والبلدات في عموم البلاد، وبغض النظر عن المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام أو تلك التي خرجت من تحت سيطرة قواته.

وذكر تقرير يونيسف أنه "بعد ثلاث سنوات من الصراع والاضطرابات فإن سورية تعد الآن أحد أخطر المناطق على الأرض بالنسبة للأطفال".

وأضاف التقرير أن آلاف الأطفال فقدوا حياتهم وأطرافهم إلى جانب كل أوجه طفولتهم بالفعل.

وقال التقرير "لقد فقدوا فصولهم الدراسية ومدرسيهم وأشقاءهم وشقيقاتهم وأصدقاءهم ومن يقدمون لهم الرعاية ومنازلهم واستقرارهم.. وبدلا من التعلم واللعب اضطر كثيرون منهم للذهاب للعمل أو يجري تجنيدهم للقتال".

وقالت اليونيسف إن معدل الضحايا من الأطفال كان أعلى معدل سجل في أي صراع وقع في المنطقة في الآونة الأخيرة .

وأشار التقرير إلى احصاءات الأمم المتحدة بأن ما لا يقل عن 10 آلاف طفل قتلوا في الحرب السورية ولكنها أشارت إلى أن العدد الحقيقي ربما أعلى من ذلك.

وقالت اليونيسف إن "الأخطار بالنسبة للأطفال تتعدى الموت والاصابة"، مشيرة إلى أنه "تم تجنيد أطفال صغار في سن 12 عاما لدعم القتال بعضهم في معارك فعلية وآخرون للعمل كمرشدين أو حراس أو مهربي سلاح".

هذا ويقدر عدد الأطفال الذين يعانون من الأزمة السورية بحوالي خمسة ملايين و خمس مئة ألف طفل، وتتمثل معاناتهم على المستويات الصحية والخدمية والتعليمية وحالتهم النفسية.

وأشارت تقارير عدة لمنظمات إنسانية إلى المعاناة النفسية التي يعاني منها الأطفال داخل سوريا أو في مخيمات اللجوء التي تفتقد معظمها إلى الإمكانات الضرورية التي تساعد في معالجة الأزمات النفسية لهؤلاء الأطفال.

ويعاني أطفال المخيمات من نقص أو غياب العملية التعليمية، ما يفرض تحديات كبيرة على مستقبلهم، حيث من المتوقع أن يواجهون لاحقاً صعوبات كبيرة في إكمال تعليمهم، أو في إيجاد عمل لهم.

وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن أكثر من عشرة آلاف طفل قتلوا خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب الصراع الدائر في سوريا.

لكن الأرقام التي تحدثت عنها اليونسيف هي أكبر بكثير في حقيقة الأمر. ويوجد أكثر من مليون طفل يعيشون داخل مناطق لا يمكن للمنظمات الإنسانية الوصول إليها.

كما أن الأمم المتحدة تقدر أنه من بين كل عشرة أطفال لاجئين هناك طفل واحد يعمل لمساعدة أسرته في تدبر أمور معيشتها، ويعمل معظم الأطفال في مهن لا تتناسب مع أعمارهم، ويتعرض الكثير منهم إلى الإهانة خلال ظروف العمل الصعبة، كما اضطر أطفال كثر تحت وطأة الظرف المعيشي لأسرهم اللجوء إلى التسول في أحيان كثيرة، مع عدم قدرة المنظمات الإنسانية على الإحاطة باحتياجات جميع اللاجئين، أو في حال وجود عائلات لم تسجل أنفسها لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ما يحرمها من الإعانات التي تقدم عادة للاجئين السوريين في دول الجوار.

وبما يخص التعليم فقد تمكنت اليونسيف من مساعدة بعض المساعدات لمنظمات إنسانية من أجل إنشاء مدارس للأطفال اللاجئين، لكن تبقى الحاجة إلى التمويل أكبر من إمكانات اليونسيف نفسها.

من جهة أخرى، فإن ظاهرة الزواج المبكر للفتيات باتت شائعة داخل سوريا أو في مخيمات اللجوء، حيث تتداخل عدة عوامل في اضطرار الأهل إلى تزويج بناتهن في سنى مبكرة، وليست الحاجة إلى المال سوى إحدى تلك العوامل، لكن هناك أيضاً الشعور بالخطر لدى الأهل على فتياتهن، ما يدفعهم إلى رفع المسؤولية عن عاتقهم، لكن الكثير من هذه الزيجات غالباً ما تنتهي بعد فترة قصيرة.

وفي جانب آخر، فإن الآثار النفسية على الأطفال تنعكس في ميل إلى العنف عند الكثير منهم، حيث يظهر السلوك العنيف من خلال الألعاب التي يلعبونها، أو على شكل رد فعل سلبي يتمثل بالانطواء على النفس، وعدم الرغبة في التواصل مع الآخرين.

وقالت جين ماكفيل، وهي أخصائية حماية الطفل باليونيسف إن العمل مع الأطفال والآباء والأمهات الآن سيكون له تأثير لا يصدق عليهم لبقية حياتهم. فالأطفال والآباء على حد سواء بحاجة إلى إعادة التعلم حول كيفية اللعب والحديث عن المشاعر وأن يتحولوا مرة أخرى بعيداً عن وضع البقاء.

وأضافت: بينما يعتبر توفير المياه وملابس الشتاء والأغذية واللقاحات في الأماكن الملائمة للأطفال منقذة للأرواح ، فإن توفير الدعم النفسي والاجتماعي أيضاً يساعد الأطفال على المدى الطويل.

"داعش" يلجأ إلى الخطف والابتزاز لتعويض انقطاع الدعم الخارجي

■ بيروت (رويترز)

أفرج خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي عن أربعة صحفيين فرنسيين كانوا مخطوفين من قبل أحد أفرع تنظيم القاعدة في سورية، وهو ما يشير إلى أن مثل هذه الفصائل تستخدم الفدية من أجل تمويل حربها.

ونفت الحكومة الفرنسية أنها دفعت فدية من أجل الإفراج عن الصحفيين الذين خطفوا في حادثين منفصلين في الصيف الماضي. ولكن اثنين من عملاء المخابرات الأوروبية قالوا إنهم يعتقدون أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" تلقي دفعة مالية كبيرة للإفراج عن الصحفيين.

وقد توسطت إحدى دول الخليج العربي في عملية الإفراج عن الرهائن الفرنسيين، ويعتقد أنها دولة قطر التي توسطت لدى الخاطفين، وهي كانت قد دفعت الفدية نيابة عن الرهائن في ثلاثة حوادث سابقة. ووفقا لعملاء المخابرات الأوروبية فإن أعمال الخطف من أجل الفدية هو عمل مألوف لدى تنظيم "داعش". وجاء الافراج عن الرهائن الفرنسيين بعد اسبوعين من إفراج "داعش" عن صحفيين إسبانيين كانا قد احتجزا لمدة سبعة أشهر في صفقة تمن بوساطة عملاء المخابرات الإسبانية العاملة من جنوب تركيا.

وانتقدت فرنسا بشدة العام الماضي دفع حوالي 55 مليون دولار كفدية للإفراج عن رهائن لدى أحد تنظيمات القاعدة في مالي.

وقال مسؤولون في الاستخبارات الأوروبية أن الفائدة التي يجنيها "داعش" من الفدية مقابل الإفراج عن الصحفيين الأسير هي تمكينهم من مواصلة القتال ضد جماعات المعارضة السورية المسلحة، وكان أيمن الظواهري قد أدان "داعش" بسبب رفضها الحد من قتالها ضد جماعات جهادية أخرى، ويقول محللون ان "داعش" قد حدت من قدرة الظواهري على جمع الأموال لأنشطة القاعدة في سوريا.

وقال مسؤول أوروبي، رفض ذكر اسمه لطبيعة عمله الحساسة، إن الاتصال مع "داعش" كان موجوداً من أجل الإفراج عن الرهائن الإسبان والفرنسيين، وفي كلتا الحالتين تم دفع فدية، وفي حالة الفرنسيين يبدو أنه قد تم القيام بدفع الفدية بشكل غير مباشر عن طريق بلد آخر.

ويقول رجل استخبارات أوروبي آخر إن "الفدية هي جزء من ديناميكية جديدة لتنظيم "داعش".

وقد كان "داعش" منذ يناير/ كانون الثاني الماضي تقاتل ضد جماعات مسلحة أخرى وجاء اهتمامها بالفدية ليؤكد وجود حاجة مالية لديها في مواصلة إثبات وجودها، ومواصلة القتال.

في الأشهر الأخيرة ، تمكنت النصرة من السيطرة على حقول النفط والغاز المربحة التي كانت يسيطر عليها "داعش" ، كما أن خلافها مع قيادة تنظيم القاعدة في مارس /آذار قلل من قدرتها على جمع المال عبر الشبكة الجهادية الموجودة عبر دول عربية عدة.

وكانت الرهائن البطاقة التي انتظر أمراء "داعش" اللعب فيها "، وقال أحد الإسلاميين الذي كان سابقاً على صلة مع "داعش" إن " تنظيم الدولة الإسلامية محاط اليوم بالأعداء، وقطع من الشيوخ في الخليج الذين يجمعون التبرعات لتنظيمي "النصرة" و"أحرار الشام".

ووفقاً لتشارلز ليستر، وهو وميل زائر في "بروكنجز" الدوحة في قطر فإن "داعش الآن تفقد الدعم الذي كان يقدم من قبل رجال دين دعموها سابقا، ويبدو من المحتمل جداً أن أي من مصادر الدعم المالي الخاصة التي كانت في الخارج قد تتراجع ". وقال ليستر. " بات من المؤكد أن فقدان تنظيم الدولة الإسلامية لمصادر التمويل الخارجي سيكون له تداعيات سلبية على التنظيم، وسيعود هذا الأمر بالفائدة على تنظيمات أخرى، ومن المؤكد أن كل التنظيمات تحتاج إلى مصادر تمويل صلبة".

وقال أيمن التميمي ، الذي يدرس الجماعات الجهادية العراقية و السورية لمنتدى الشرق الأوسط ومقره فيلادلفيا أن توسيع "داعش" عملياتها في الأنبار والقيام بعمليات ابتزاز واسعة يؤكد حاجتها إلى المال، خاصة بعد انقطاع التمويل الخارجي عنها، وقطع في عائدات النفط، وهو ما يجبرها على إعادة النظر في كيفية تمويل نفسها. ولكن مدى جدية الأزمة المالية لتنظيم "داعش" لا يمكن فيها، و"صحيح أنهم فقدوا قدرا كبيراً من الدعم ،ولكن من المؤكد أنهم يستطيعون الحصول على كمية كبيرة من الأموال من عمليات الابتزاز وما شابه ذلك في العراق".

ويقاتل "داعش" الآن على أربع جبهات : ضد حكومة الرئيس السوري بشار الأسد ، وضد الحلفاء المتمردين مرة واحدة ، بما في ذلك النصرة ؛ وضد الحكومة العراقية من أجل السيطرة على محافظة الأنبار، وضد الميليشيات الكردية في شمال شرق سوريا .

وقال ليستر إن جبهات القتال توسعت بالنسبة لتنظيم "داعش" في الأشهر الأخيرة، وهو ما يحتاج إلى مصادر تمويل أكبر ، وتشير الدلائل من الموصل أن "داعش" قام بتوسيع عمليات الابتزاز، ومحاولة السيطرة على خطوط التجارة للحصول على المال، وذلك في مقابل اتفاق بعدم مهاجمة أصول الشركات المعنية".

وقال ليستر قد قدر مسؤولون في المخابرات العراقية أن أرباح "داعش" من عمليات الموصل تبلغ ملايين الدولارات، وهي من دون شك أرقام مالية مهمة، لكنها قد لا تكون كافية لمواصلة القتال في العراق وسورية.

هل يستطيع الأسد الانفكاك عن إيران؟

غازي دحمان

تكشفت في الآونة الأخيرة جملة من نقاط الاختلاف على خريطة علاقات نظام بشار الأسد مع حلفائه ومشغليه وخاصة الإيرانيون وحزب الله، وتكشف تلك النقاط على شبكة من الاشتباكات ونقاط الافتراق بين الطرفين في أكثر من مفصل وموقع، وذلك فيما يبدو نواة خلاف، قد تتحول في مرحلة لاحقة إلى عناوين خلافية كبرى قد تغيير من خارطة الحدث السوري برمته.

التعبيرات الظاهرة عن هذا الخلاف تكثفت في المشهد الإعلامي بدرجة كبيرة، وذلك إثر اعتراض مستشارة الأسد الإعلامية بثينة شعبان على تصوير الإعلام الموالي لإيران على ان التقدم الذي تحقق في الفترات الأخيرة للنظام في بعض الجبهات إنما يعود بدرجة كبيرة إلى الميليشيات اللبنانية والعراقية المدعومة إيرانياً، وهذا الأمر محرج لنظام بشار الأسد الذي طالما روج لأكذوبة وقوف الشعب السوري خلفه وتوحده في حربه ضد من يسميهم الجماعات المسلحة الإرهابية، وان الجيش العربي السوري هو من يحقق الانتصارات.

ولعل ما زاد في حراجة النظام السوري تصريحات أطلقها مسؤولون إيرانيون مفادها أن الأسد باقٍ في السلطة لأن طهران تريد ذلك، وكذا تصريحات حسن نصر الله زعيم حزب الله الذي أكد أنه لولا ميليشياته لسقط النظام السوري في ساعات معدودة، بل ذهب نائبه نعيم قاسم إلى حد التدخل في الانتخابات السورية حتى قبل أن يعلن بشار الأسد نفسه ترشحه رسميا لخوضها، وكانت أوامر نعيم قاسم واضحة» انتخبوا بشار الأسد»!.

غير أن ثمة وقائع أعمق من تلك التصريحات وأكثر أثراً من جانبها الإعلامي الذي تمظهرت فيه، وتتعداه إلى الاختلاف بين الطرفين على واقع السيطرة والتحكم بالواقع السوري، وطبيعة تصورات الطرفين لمآلات الصراع في سورية، ذلك أن بشار الأسد بات يعتقد انه قاب قوسين آو أدنى من تحقيق الانتصار على الثورة السورية، وأن العمليات الكبرى ستنتهي قريباً، ولن يبقى سوى عمليات محدودة لا تضطره إلى طلب الاستعانة المباشرة من حلفائه، حينها سيكتفي بأشكال محددة من الدعم، تنحصر في شكلها المالي والتسليحي، ويستغني عن أنواع الدعم الميداني المباشر من محاربين ومستشارين وسواهم.

لا شك أن بشار الأسد الذي يعاين التطورات عن كثب يدرك أن المجال الميداني السوري والبنية العسكرية إن بقيت مفتوحة أمام التغذية الواردة من إيران وحلفائها سوف تفلت من يديه ولن يعود بإمكانه توظيفها لصالح رؤاه السياسية والعسكرية، بل أنه سيتحول هو نفسه إلى مجرد بيدق بيد إيران، إن لم تساوم عليه في طريقها لتحسين شبكة علاقاتها الدولية، فإنها تستطيع تغييره عبر مراكز القوى التي باتت تتحكم فيها في البنيتين العسكرية والأمنية، ويدرك الأسد أيضا أن الاختراق في تلك البنى صار عميقا لدرجة باتت تتطلب منه إجراء عملية إعادة صياغة لتلك البنى، وإلا فإنه سيفقد خريطة السيطرة في سورية بعد وقت ليس بطويل.

في هذا المجال رصدت مصادر غربية قيام بشار الأسد بعمليات تصفية عديدة ضد ضباط عسكريين من قلب النظام نفسه، ورجحت المصادر تلك ان يكون وراء التصفية حصول أولئك الضباط على شعبية في الأوساط المحلية ما قد يجعل منهم بدائل ممكنة لنظامه في الزمن القادم، غير أن التفسير الأقرب للمنطق هو أن هؤلاء الضباط هم من مراكز القوى الإيرانية، والتي باتت تعمل بدرجة كبيرة لترسيخ نفوذ إيران داخل قوة الجيش المتبقية في سورية، وترغب بتنفيذ رغباتها وتصوراتها لهذا الصراع، بل وحتى للأوامر العملانية الإيرانية المباشرة.

في هذا الصدد كشفت المصادر الغربية، في حديثها لصحيفة الرأي الكويتية، عن أن «إحدى الضربات الإسرائيلية داخل سورية استهدفت مستودعا لصواريخ فاتح 110 وصواريخ ياخونت المضادة للسفن التي كانت في طريقها من إيران إلى حزب الله اللبناني»، معتبرة إن «اللافت في الموضوع هو أن الشحنة الإيرانية كانت في طريقها إلى الحزب اللبناني، وللمرة الأولى، بطريقة مباشرة ومن دون مشاركة استخبارات الأسد أو التنسيق معها أو إشرافها على مرور هذه الشحنة». ما يشكل دينامية جديدة للعلاقة بين إيران وحزب الله من جهة، والأسد من جهة أخرى.

هذا التطور أخرج بشار الأسد عن سياق قواعد اللعبة التي أرساها نظامه مع إسرائيل وغيرّ قواعد الاشتباك، وهو الأمر الذي لم يرده بشار الأسد لا في الماضي ولا في الحاضر لمعرفته الأكيدة بمدى أهمية الرضا الإسرائيلي عنه، وهو يكشف مدى اتساع الفارق في التقديرات للمخاطر والفرص بينه وبين حلفائه، خاصة وأنه يجري تنفيذ تلك الأوامر من داخل البنية الصلبة للنظام أو من أذرعه العسكرية والإستخباراتية المحيطة بالنواة الصلبة.

لقد كشفت تحركات نظام الأسد في الفترة الأخيرة عن رغبة في الانفكاك سياسياً عن راعيه الإيراني عبر فك الاشتباك بين نظام حكمه وملفات إيران مع الغرب، خوفا من تحوله إلى مجرد ورقة مساومة على طاولة المفاوضات، ويسعى الى التمايز عبر تقديم نفسه كصاحب مشروع مهم للعالم، وهو محاربة الإرهاب من خلال إفادته للدول، بما يمتلكه من ملفات عن إرهابيين يقاتلون في سورية.

لكن هل يتطابق حساب الحقل مع غلة البيدر؟، وهل تكتفي إيران بشكر من الأسد على أن يردها بالأفراح لهم؟، الواقع يقول أن الدول ليست جمعيات خيرية، وإيران التي أنفقت الكثير في سبيل عدم إسقاط نظام بشار الأسد صارت مطالبها في سورية ومنها أكبر بكثير مما كانته قبل الثورة، وقبل انخراطها الكبير في الأحداث السورية، والواقع أيضا أن إيران صارت متغلغلة في كل بنى النظام ومؤسساته، وان هذا الذي صحى متأخراً، إذا استطاع أن يبقى لفترة قادمة في الحكم، فلن يكون سوى وكيلاً إيرانيا في قصر المهاجرين، بحراس إيرانيين وطباخ إيراني أيضاً.

السياسة الأردنية في الالتفاف على الأزمة السورية

■ حكم عاقل

كما هو حال لبنان ومنذ بدايات الأزمة السورية، حاول الأردن اتباع سياسة النأي بالنفس، بل عرض الملك الأردني عبد الله الثاني التوسط بين النظام والمعارضة، وهو الأمر الذي لم يحظ بقبول الطرفين. وبالرغم من أن الأردن أكثر استقرارا من لبنان من الناحيتين السياسية والديمغرافية، إلا أنه يواجه تحديات يكمن أحدها في تلك الأعداد الضخمة من اللاجئين السوريين التي تدفقت إلى الأردن وما تشكله من ضغط على اقتصاد يعاني أساسا من الدين والعجز المزمن في ظل مساعدات دولية غير كافية. وكان من الطبيعي ألا يكون الأردن على استعداد لأن يدفع ثمنا اقتصاديا باهظاً كالذي دفعه إبان حرب الخليج العام 1990. إن موقع الأردن الجيوبوليتيكي بالنسبة لسوريا وشبكة التحالفات والحسابات التي تلف الموقف الأردني تشكل نوعاً آخر من التحديات وسمت السياسة الأردنية بالحذر والغموض أحيانا. فلم يعبّر الأردن عن مصالحه في موقف واضح ونهائي من الأزمة السورية، لكنه كرر مخاوفه بطرق شتى، كان أبرزها مؤخراً ذاك المتعلق بالتطرف الإسلامي في سوريا وتواطؤه مع الأحزاب الإسلامية الاردنية ذات التوجهات السلفية والإسلاموية، وأيضا اختراق النظام السوري لصفوف اللاجئين السوريين استخباراتياً.

منذ البداية تعاطى الأردن مع الأزمة السورية بحذر شديد يعادل حذره في التعامل مع ما يجري على أرضه من "حراك" جماهيري، الذي وإن توافرت أسبابه المحلية فإنه بدأ يتعاظم قبل السيطرة النسبية عليه بدفع مما يحدث في المنطقة. وربما كان الأردن محظوظاً بتحول الأزمة السورية إلى صراع مسلح بين النظام والمعارضة الذي شكل عائقاً أمام استمرار هبوب رياح "الربيع العربي". لكن بقيت لديه هواجس حول الحسابات الإقليمية والخوف من أن تقع المملكة الأردنية ضحية تداعيات الحرب الجارية على حدودها.

حتى اللحظة يبدو أن هناك تفهمًا ضمنيًا من النظام والمعارضة السوريين للسياسة الأردنية المتبعة برغم الاعتراضات والاتهامات لاسيما من النظام السوري. فالمعارضة، تكتفي بما يقدمه الأردن لها من عبر البوابتان السعودية والأميركية، أما النظام فلا يريد استعداء الأردن خشية أن تتحول مخيمات اللاجئين السوريين فيه إلى خزان للمسلحين المناوئين للنظام السوري. وكان الأردن أكثر انفتاحًا على المعارضة السورية وتأييدًا لها بعد اندلاع النزاع المسلح في درعا، وإن حافظ على قنوات اتصال مع نظام الرئيس بشار الأسد. ولكن بعد «جنيف1-» أخذت عمّان تشدّد على الحل السياسي للأزمة، وتعزز هذا التوجه حتى بعد فشل جولات «جنيف2-». وسعى الأردن لعدم الانزلاق إلى الحرب مع أي من الجانبين ومحاولة الاحتفاظ بالقدرة على الاستفادة من أي تطور ميداني أو سياسي لصالح أي من الطرفين المتنازعين للبناء عليه، بما يسمح له في الوقت نفسه إرضاء حلفائه السعوديين والأميركيين، وإن بمقدار ما يمكن للنظام السوري أو حلفائه أن يحتملوه. هذه السياسة التي أدخلت الأردن في مجموعة من التناقضات أحيانًا بدا معها مصاباً بإرباك سياسي، وتسببت في غموض الموقف الأردني عموما بهدف الخروج سالماً من الأزمة السورية.

ومع ذلك فإن الموقف الأردني يبدو في ضوء موازين القوى الدولية والإقليمية الحالية أنه يرجح الحل السياسي، وهو ما يتطلب أيضا انخراطاً أردنياً في الأزمة السورية لاسيما مع تزايد القناعة الأردنية باستمرار نظام بشار الأسد والخشية من أن تملئ الفراغ الذي قد يشكله رحيله القوى المتشددة. لذا يبدو أن بقاء سوريا متماسكة وعدم انهيار المؤسسات فيها بات ينظر إليه على أنه مصلحة اردنية.

لا يزال الأردن مركزًا أساسيًا للمعارضة السورية عسكريًا وسياسيًا، ولا يزال الجهة المفضلة والأكثر ائتمانًا من واشنطن والسعودية على أية خطوات تصعيدية محتملة ضد النظام السوري، فالأردن أسير المحور الذي ينتمي إليه والمتمثل بالسعودية وأميركا، ويخشى أن يدفع به أحد الطرفين إلى المزيد من التورط في الشأن السوري دون مسار واضح أو التيقن مما ستؤول إليه الأوضاع هناك. خاصة من الرياض التي لا تزال تميل للتصعيد في سوريا، وستقع عمّان في حيرة أكبر إذا ما استمر التعارض بين الأجندة السعودية والأميركية في هذا الشأن. فبالرغم من أن الأردن يؤكد أنه لن يتدخل مباشرة في ضرب سوريا، وقد امتحنت مصداقية هذا الموقف الأردني حين همت واشنطن بضرب دمشق، إلا أن هذا الموقف قد لا يستمر بل الاحتمالات مفتوحة على أن يبني الأردن موقفه انطلاقاً من أي تطور ميداني مفتوح على كل الاحتمالات. وقد قام سلاح الجوي الأردني مؤخراً بقصف مركبات عسكرية قادمة باتجاه حدوده من الأراضي السورية.

خطوط الطيران الملكية الأردنية بدلت مسارها الجوي بين عمان وبيروت، فبعدما كان يمر عبر دمشق أصبح يتجه جنوبا نحو مصر ثم الساحل الفلسطيني فبيروت، وهي طريق ملاحية التفافية تشبه تماما التفافية الموقف الاردني على الأزمة السورية. إذ قد باتت المعادلة المقبولة من وجهة نظر المصلحة الأردنية هي التعامل مع القضية السورية على مسارين: أمني استخباراتي يحاصر التطرف الإسلامي، ويدفعه بعيداً عن أراضيه، وسياسي يأخذ بعين الاعتبار المسار المستقبلي للأزمة وتطوراته الذي قد يرسم سياسات إقليمية ودولية جديدة. في هذا يرى الأردن الضمانة لبقائه عند شواطئ الأزمة فلا يتورط في مياهها بدعم أي من الطرفين بما لا يحتمله الطرف الآخر أو حلفاؤه. ستستمر عمان في الحفاظ على خيط رفيع يصلها بالنظام السوري يبقي على المعابر مفتوحة للتواصل مع دمشق اقتصاديا وأمنيا وسياسيا كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وإن بحدود لا تغضب شبكة حلفائها، الذي ستسمر عبرها في تأمين الدعم للمعارضة "المعتدلة" في وجه المتطرفين والنظام السوري بما يجنبها الصدام المفتوح دون ضوابط مع هذا الأخير.

القومية في مآلها الأخير: حزب البعث نموذجاً

فيكتوريوس بيان شمس

نشأت الفكرة القومية في أوروبا بداية، بعد حرب طاحنة خاضتها القارة على أسس دينية حيث كان يسود فيها نمط الإنتاج الإقطاعي المتحالف مع الكنيسة، والذي جاءت معاهدة "ويست فاليا 1648" لتضع لها حداً، وتنقل الصراع، من صراع بين ممالك وإمارات إقطاعية قائم على أسس دينية، إلى صراع بين دول، تتبنّى القومية كأيديولوجية للبرجوازيات الحديثة الصاعدة آنذاك.

في هذا الوقت، كان العالم العربي يرزح تحت الحكم العثماني، لتبدأ فكرة "القومية العربية" بالبروز مع بعض الشخصيات كبطرس البستاني المتوفي في العام (1883)، وناصيف اليازجي (1800 – 1871)، الذين أسّسا "جمعية الآداب والفنون"، لتكر السبحة فيما بعد، فتنشأ مجموعة من الجمعيات التي تحاول بناء أيديولوجيتها الجديدة "كالجمعية العلمية السورية 1857"، و "جمعية بيروت السرية 1875"، وغيرها. يضاف إلى هؤلاء، بروز شخصيات إسلامية كانت تنادي بالتحرّر من نير العبودية العثماني، فوجدت الخلاص في "القومية العربية" مثل عبد الرحمن الكواكبي (1840 – 1903)، و جمال الدين الأفغاني (1838 – 1897)، وساطع الحصري (1879 –1920).

ثم حقّقت الفكرة القومية قفزتها التالية في ظل وجود الاحتلال الفرنسي مع شخصيات مثل زكي الأرسوزي (1900 – 1968)، وقسطنطين زريق (1909 – 2000). ثم اتّخذ هذا المخاض صيغته النهائية بعودة الطالبين ميشال عفلق وصديقه صلاح الدين البيطار من فرنسا إلى سوريا بعد أن استكملا دراستهما هناك، ليعملا على تأسيس "حزب البعث العربي الاشتراكي" على مدى سنوات، ليعلن عن تأسيسه بعد جلاء الاحتلال الفرنسي عام 1946 عن سوريا بعام واحد فقط. لتبدأ مرحلة سياسية جديدة في العالم العربي يغلب عليها الطابع القومي، خاصة بعد وصول الرئيس جمال عبد الناصر للسلطة في مصر في العام 1956، وتحقيق أول وحدة عربية في عهده العام 1958، ثم استلام "حزب البعث العربي الاشتراكي" في العراق للسلطة إثر الانقلاب الذي قام به في العام 1968، فكانت القومية العربية في ذروة قوتها، وقد تركت آثارها على محيطها العربي ككل. تُرجم ذلك في أكثر من مناسبة، كالخلاف السعودي – المصري على إثر أزمة اليمن الذي انتصر فيه الخيار المصري. أو بالقضاء على الحكم الملكي في ليبيا إبّان ما يسمّى "بثورة الفاتح من أيلول 1969". أو بالتدخل المصري لحل أزمة الكويت مع العراق إبّان فترة حكم عبد الكريم القاسم 1961 بحيث نجح عبد الناصر في الحفاظ على استقلال وسيادة الكويت.

إذاً، هيمنة لا تدانيها هيمنة، هزّت الكثير من العروش، فأسقطت بعضها، وضعضعت بعضها الآخر. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فبعد انتهاء الوحدة السورية المصرية 1961، كشف الرئيس عبد الناصر ولأول مرة عن دور "حزب البعث العربي الاشتراكي" بلعب دور أساسي في جريمة الانفصال، متّهماً إياه بالطائفية.

بعدها بعامين، قام "حزب البعث العربي الاشتراكي" بانقلابه الشهير 1963، ليحكم بقوانين الطوارئ منذ ذلك الوقت وحتى انطلاق الثورة السورية 2011، فكانت هيمنته مطلقة على حياة السوريين بمختلف جوانبها. هكذا، كرس هذا الحزب سلطته، ليؤسّس لتغييرات تشمل كل المجالات، لكنها تتعاكس تماماً مع الشعارات والمبادئ التي يرفعها "الوحدة، والحرية، والاشتراكية". بحيث طغت أجهزة أمن النظام على ما عداها، لتدير البلاد بما يتوافق ومصالح الفئات المتربّعة على رأس السلطة.

هذا عدا عن ممارسات تاريخية تتشابه إلى حد بعيد مع ممارسات الأحزاب الشوفينية القومية فترة الحرب العالمية الثانية مثل "حزب العمال القومي الاشتراكي الألماني" بزعامة هتلر، و "الحزب الوطني الفاشي" الذي أسّسه بينيتو موسوليني. فحزب البعث بعد وصوله للسلطة، بنى سياساته تجاه الأقلية القومية الكردية في سوريا على إحصاء 1962 الذي استثناهم من المواطنية، ليُجرّدوا من جنسياتهم، على أساس قومي عرقي، فكانت مشكلتهم واحدة من المشاكل التي تهدّد بالانفجار في أي لحظة. وهذا ما حدث بالفعل في أكثر من مناسبة، ففي العام 2004، انتفض الأكراد ضد سلطته على اثر حادثة وقعت في ملعب لكرة القدم بمدينة القامشلي شمال سوريا، ليتحرك الحرس الجمهوري على الفور لسحق احتجاجهم بدموية، لا تشبه إلا ما يحدث اليوم في كل أرجاء سوريا.

وكخطوة براغماتية واضحة، قام بشار الأسد في أبريل/ نيسان 2011، أي بعد انطلاق الثورة بشهر، بمنح الأكراد الجنسية السورية في محاولة لكسبهم إلى جانبه، لشعوره بضرورتهم في هذه المرحلة. إلا أن المظاهرات كانت قد انطلقت لتعبّر عن رفض هؤلاء الناس لاستخدامهم كورقة، ليعود، ويتعامل معهم بالآليات المعتمدة مع الحراك ككل.

الملفت للنظر هنا، أنه حاول استخدام الكثير من الأوراق التي لا تمت للعروبة بصلة في تصدّيه للثورة، ففي بداية الأحداث طلب من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مساعدته على وأد الثورة، كما طالبتها ايران بإخراج مظاهرات التأييد في غزة ودمشق مهدّدة بإيقاف الدعم عنها ما لم تفعل، إلا أن ذلك لم يجدِ نفعاً، فالحركة كانت قد أقفلت مكاتبها في دمشق معلنة عدم نيتها التدخل في الشأن الداخلي السوري. هذا إضافة إلى اعتماده على منظّمات دينية عراقية وايرانية ولبنانية كملجأ أخير في حربه على الشعب السوري بعد أن استنزف جيشه قتلاً، وانشقاقات، عدا عن الذين لم يلتحقوا منذ انطلاق الثورة.

ملفت من جهة ثانية، أن مشكلة تشوّه الرؤية في الفكر القومي ليست محصورة في نظام البعث وحده، فكل من يحملون هذا الفكر في العالم العربي ينظرون إلى المسألة السورية بكل تشعّباتها وارتباطاتها بنفس الطريقة. كما غيرها، كالموقف من الخليج العربي مثلاً، وتشجيع الأقليات الدينية فيه على الانتفاض على أنظمتها، بينما يواجهون الجرائم الإيرانية بحق العرب في الأحواز بصمت مريب!

تراجع الفكر القومي في أوروبا منذ زمن مع تراجع الطبقات البرجوازية الكلاسيكية فيه لحساب "النيوليبرالية" الصاعدة، بينما بدأ "الفكر القومي" يواجه مشكلة انحساره في العالم العربي في ظل تدهور أيديولوجي واضح، سيكون من نتائجه وأد "الفكر القومي" بشكله الحالي بوأد أنظمته كخطوة أولى.

عبد الناصر يتوسط ميشيل عفلق وصلاح البيطار

"السلطة" و"حماس" في مصالحة للضغط على إسرائيل

■ رام الله- «البديل»- وكالات:

بعد سبع سنوات من الخلاف بين السلطة الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» يعودان إلى إبرام مصالحة بينهما، ويتفقان على حكومة وحدة وطنية تمهيداً لإجراء انتخابات خلال ستة أشهر.

وتأتي المصالحة الفلسطينية على وقع متغيرات عديدة شهدها العالم العربي والشرق الأوسط، كما أنها تأتي بعد انسداد آفاق التفاوض بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية التي ترعاها الولايات المتحدة، حيث كانت الولايات المتحدة قد وضعت إطاراً زمنياً للمفاوضات، وهو تسعة أشهر، لكن المفاوضات فعلياً لم تتقدم، وراوحت في حالة استعصاء دفعت السلطة الفلسطينية للبحث عن مخارج وأوراق ضغط على إسرائيل.

من جهة أخرى، فإن وضع حركة حماس ليس أفضل حالاً من السلطة الفلسطينية، فبعد خروج الإخوان المسلمين من مصر، فقدوا حليفاً قوياً، كما أنهم في السابق فقدوا حليفهم السوري بعد اندلاع الاحتجاجات في سوريا، ووقوفهم إلى جانب قطر في موقفها من النظام، كما تعاني حكومة غزة بشكل كبير من فقدانها مصادر دعم أساسية لوجودها، ما يعني أن السلطة وحماس اليوم يقدمان على المصالحة انطلاقاً من حالة الضعف المتبادل.

وفي هذا الإطار، قدّم رامي الحمد الله رئيس الوزراء الفلسطيني استقالته يوم الجمعة الماضي، في خطوة تمهد الطريق أمام تشكيل حكومة وحدة تم الاتفاق بشأنها بين منظمة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحركة حماس.

وعلقت إسرائيل بخصوص محادثات السلام مع الجانب الفلسطيني : «إنها لا تستطيع التفاوض مع إدارة تتوافق مع جماعة متشددة تتعهد بتدمير إسرائيل». وكان الحمد الله قد صرّح بشأن استقالته إنها تأتي من منطق الحرص على إتمام المصالحة، ولهذا فقد وضع استقالته واستقالة حكومته بين يدي الرئيس عباس.

وتتضمن المصالحة التي تم الاتفاق عليها بين حماس ومنظمة التحرير التوافق على تشكيل حكومة توافقية خلال خمسة أسابيع، وإجراء انتخابات بعدها بستة شهور على الأقل.

ولم تجر انتخابات عامة في المناطق الفلسطينية منذ أن فازت حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006. وفي العام التالي وقعت مواجهة مسلحة بين حماس وحركة فتح تمكنت على إثرها حماس من السيطرة على قطاع غزة.

وفي وجود فراغ سياسي في السلطة الفلسطينية عين عباس الحمد الله وسلفه سلام فياض على رأس حكومة فلسطينية في الضفة الغربية بينما أبقت حماس على رئيس وزرائها إسماعيل هنية في القطاع.

العراقيون لا يتوقعون من الانتخابات أن تغيّر واقعهم الأمني والمعيشي والخدمي

بغداد– «البديل»:

يذهب العراقيون في 30 من الشهر الجاري لانتخاب 332 مرشحاً للانتخابات البرلمانية العراقية، وسط سلسلة الأزمات التي يعيشها العراق، فما زال العراق تحت وطأة التفجيرات التي تودي بحياة مئات المدنيين شهرياً، بالإضافة إلى الأوضاع المعيشية لمواطن العراقي على الرغم من العائدات المالية الكبيرة التي تجنيها الحكومة من عائدات النفط.

ويتنافس في الانتخابات قرابة 277 مكون سياسي، ضمن 41 ائتلافاً، في انتخابات يصر فيها نوري المالكي رئيس وزراء العراق على الفوز بولاية ثالثة، وإن كانت ولايتيه السابقتين لم تقدما الكثير للعراقيين، لكن النفوذ الإيراني ما زال يضغط باتجاه تذليل العقبات أمام المالكي للبقاء في الحكم.

ويسعى المالكي الذي انسحبت بعض الكتل من ائتلافه (دولة القانون) إلى إحراز فوز قوي، يمكنه من التحالف فيما بعد مع مكونات أخرى، من أجل تشكيل الحكومة، كما يخوض إياد علاوي المنافس القوي للمالكي في انتخابات عام 2010 الانتخابات من خلال القائمة الوطنية، بعد أن خاضها في السابق من خلال القائمة العراقية، لكن انسحاب بعض مكونات «العراقية» جعله يشكل قائمة «الوطنية»، وكان علاوي قد فاز في انتخابات عام 2010 لكن التوافق الإيراني مع الاحتلال الأمريكي آنذاك منعه من تشكيل الحكومة، وجيرت الانتخابات لمصلحة منافسه نوري المالكي.

وتخوض الانتخابات كتل رئيسية، مثل التيار الصدري، والمجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عمار الحكيم، والتحالف الكردستاني، وينضوي تحت هذه الكتل أحزاب وشخصيات تمثل العشائر والأحزاب ورجال الأعمال.

وكثر من العراقيين الذين ينتمون إلى مختلف الطوائف والمذاهب لا يعولون على أن تغير الانتخابات من الواقع العراقي، حيث فقدت فئات كثيرة ثقتها بالعملية السياسية التي باتت مجالاً للاستقطاب المذهبي من جهة، ولمصالح السياسيين الضيقة من جهة ثانية.

وستكون الحكومة العراقية المقبلة أمام تحديات داخلية عدة، فعلى المستوى الداخلي تشكل ملفات الأمن والفساد والخدمات والأحوال المعيشية أبرز التحديات، لكن الأوضاع الراهنة بمختلف معطياتها لا تبشر بالكثير، إذ يتوقع المراقبون أن تستمر الخلافات السياسية في تشكيل العائق الأبرز أمام أي إصلاح متوقع، فالدولة العراقية تعيش حالة ضعف شديدة على مستوى الأداء، مع تضخم الجيش، وتكاثر الميليشيات المذهبية، والتي يخوض بعضها اليوم القتال إلى جانب نظام الأسد.

جدل المجتمع المدني والمعارضة السياسية

د. عبدالله تركماني

بعد أن أوغلت سلطة آل الأسد في خيارها الأمني وصولاً إلى البراميل المتفجرة، وبعد أن تزايد الميل نحو العسكرة والأسلمة وطغيانهما على فعاليات الثورة السورية، وبعد الشرخ المجتمعي الذي تشهده سورية، وبعد أن تعثرت فعالية العمل السياسي المعارض، وبعد أن تعكر الأفق أمام تحقيق طموحات الشعب السوري في الحرية والكرامة. تكمن أهمية هذه المقاربة في أنها محاولة لإعادة الاعتبار لدور المجتمع المدني السوري لعله يستطيع التعاطي المجدي مع رهانات التغيير الديمقراطي في الحياة السياسية السورية.

وتكمن أهمية دراسة جدل وتكامل دوري المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة، من زاوية علم الاجتماع السياسي، في أنّ هذا التكامل يندرج ضمن إطار «التربية المواطنية»، كوسيلة من وسائل تنوير المواطن بحقيقته من حيث أنه عضو حرٌّ في الدولة، يتساوى مبدئياً مع سائر أعضائها في الحقوق والواجبات، ويشارك في حياتها على جميع الأصعدة. وبإشاعة هذا التكامل في التنشئة السياسية يزداد الوعي العام بأهمية الحوار، بوصفه وسيلة لتحقيق التماسك الاجتماعي، وبوصفه وسيلة لمحاولة التوصل إلى الأحكام الرشيدة، وبوصفه أحد ضمانات إنجاز التحوّل الديمقراطي واستمراره.

ومما يؤسَف له أنّ رصيد التجربة السياسية السورية يكشف أنّ أغلب أحزاب المعارضة ظلت محكومة، في وعيها وفي تجربتها، بالتحرك ضمن مدار إشكالية السلطة، في حين غابت إشكالية المجتمع في رهانات التغيير لديها، وانصب كل تفكيرها وجهدها على البحث في كيفية بلوغ الهدف المركزي: استلام سلطة الدولة. وبذلك اتجهت إلى الانفصال عن الموقع الذي يضمن لها سلطتها: المجتمع المدني، لتنضم إلى مجتمع النخبة/السلطة، إلى درجة بات يحق للمرء أن ينظر إلى المعارضة التي تبديها بعض القوى السياسية بصفتها شكلاً من أشكال الصراع من أجل تعديل الحصة ليس أكثر، وأن ينظر إلى التغيير الناجم عن صعود قوة ما من هذه القوى إلى الحكم بصفته شكلاً من أشكال الاستبدال السياسي: استبدال نخبة بنخبة تنهل من مرجعية الأولى نفسها.

ويبدو أنّ أغلب هذه الأحزاب لم تحدث تعديلاً في نمط فهمها للتحول الديمقراطي ولشروط تحقيقه، بل أنها لا تزيد إلا إمعاناً في تكريس غلبة وعيها السياسوي على وعيها الاجتماعي. مما يحدونا إلى مطالبتها بأن تبلغ سن الرشد وأن تتمكن من ممارسة السياسة في قنواتها، وأن تتحرر من عقلية الوصاية على التعبيرات الاجتماعية والنقابية، لتسهم فعلاً في تأصيل مجتمع مدني حديث.

ولا شك لدينا أنّ الانتعاش النسبي لدور منظمات المجتمع المدني يمثل عودة الروح إلى ركن أساسي من أركان الحراك الديمقراطي، ولذا فمن الأهمية بمكان أن تقلع الأحزاب السياسية عن عقلية الوصاية، وأن تتجه هي نفسها إلى إكساب عملها السياسي أبعاداً اجتماعية أعمق. إذ أنّ العلاقة بين العمل السياسي وبين العمل في مجال المجتمع المدني هي التي يمكن افتراضها بين السياسة وبين الشروط المتحضرة لممارستها، إذ أنّ منظمات المجتمع المدني تحاول أن تقوم بكبح جماح المكيافيلية في الممارسة السياسية وتقييدها بضوابط قيمية معيارية لتهذيب السياسة وإخراج منطق ممارستها من المنطق الانتهازي، المتمحور حول المصلحة فقط، إلى المنطق الحضاري الذي تصير فيه السياسة فعل مؤنسناً تتكامل فيه الأدوار بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وثمة جانب آخر من العلاقة بين الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في تكوين صيغ جديدة للعمل السياسي الديمقراطي، ذلك أنه كلما نجح العمل في جبهة المجتمع المدني لانتزاع حقوق المواطن والجماعة الوطنية، وضمان حريتهما وكرامتهما في وجه أية سلطة وفرض حدود قانونية لتدخلها، أسفر ذلك عن ميلاد المواطنة بمعناها العصري، وعن تكريس السلطة كعقد اجتماعي متوافق عليه، وحوّل السياسة إلى قضية عامة لا تحتكرها النخب بل يتداولها الجميع. وبتعبير أخر حين يعاد الاعتبار للمواطن تعاد هيكلة السياسة والعمل السياسي، إذ يكف الإنسان عن أن يكون مجرد رقم في الساحة السياسية وفي المجتمع، ليصير إنساناً كامل العضوية في مجتمع المواطنين.

ومن المؤكد أنّ منظمات المجتمع المدني هي – في المحصلة – جزء من الحراك السياسي العام في المجتمع، إنها جزء من حيث الفعالية السياسية، ومن حيث بعض الأدوات وقوى الضغط التي تعتمدها في عملها، لكنها أكبر من الجزء إذا عالجنا علاقتها بالعمل السياسي من زاوية الأهمية التي يكتسبها وجودها، وطبيعة التأثير الذي تمارسه على العمل السياسي. إنها عنصر جذب نحو توحيد المواقف وإعطاء العمل السياسي بعداً ثقافياً – إنسانياً يمنحه الشرعية الشعبية الواسعة.

إنّ عملية التحوّل الديمقراطي في أي بلد تتطلب نوعين من التغيير: أولهما، يتعلق بالجوانب الدستورية والقانونية والمؤسسية. وثانيهما، يتعلق بمنظومة القيم والمفاهيم والأفكار السائدة في المجتمع عموماً وبين المشتغلين بالشأن العام بصفة خاصة. المستوى الأول لا يحتاج إلى تفصيل كبير، وهو يحظى باهتمام الجزء الأكبر والغالب من المناقشات التي تتصل بالتحوّل الديمقراطي. أما المستوى الذي لا يشغل الكثيرين من ناشطي الشأن العام بالقدر الكافي، رغم أنه لا يقل أهمية عن سابقة، فهو المستوى المتعلق بالسلوك الديمقراطي، وتعزيز ثقافة الديمقراطية والقيم المرتبطة بها كالحوار واحترام الرأي الآخر وقبول مفهوم التفاوض والوصول إلى حلول وسط. إذ أنّ الأمر المؤكد أنه يمكن إقامة هياكل ديمقراطية، ولكن يبقى الأمر مظهرياً وسطحياً إذا لم يرتبط بتغيير أعمق في الثقافة السياسية وقواعد العلاقة بين الأحزاب وبين المشتغلين بالشأن العام والقيم التي تحكم هذه العلاقة.

إنّ العبرة ليست بتحقيق التحوّل الديمقراطي فحسب، ولكن توفير ضمانات استمراره وعدم التراجع عنه، وذلك بتجذيره في البنى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، من خلال تكامل دورَي أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، ليس ذلك فحسب بل تكاملهما مع دولة الجمهورية السورية الثالثة، دولة الحرية والكرامة.